

# LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في  
الصحافة الوطنية

23/01/2014



## زينب العدوي

## أسئلة

### والية جهة القنيطرة



«كنت أول قاضية للحسابات  
والآن عينني الملك أول والية،  
وسأطبق مبادئ الحكامة التي  
كنت أنصح بها الإدارة الترايبية»

2/1/2014

حاورها: محمد اليوبي

**1** أولا، كيف تلقيت خبر تعيينك أول امرأة على رأس ولاية جهة المغرب؟ كانت بالنسبة لي مفاجأة سارة جدا، لأنه تعيين سيسجل في تاريخ المغرب بمداد من ذهب، كأول امرأة تعين على رأس الإدارة الترايبية بالجهة. كما كنت أول قاضية للحسابات، لأنني في سنة 1984 كنت أول امرأة تلج سلك القضاء المالي بالمغرب، وهذا شرف كبير. هذه أول مرة سيفتح فيها الباب أمام المرأة في المهام السامية، وكنت واثقة أن جلالة الملك سيفي بوعده بتعزيز مكانة المرأة، لأنه في خطاب غشت سنة 1999، دعا إلى تكريس حقوق المرأة وتعزيز دورها، وأخذ وعدا بإبلاء المرأة المكانة التي تلائمها، وكان لهذا الخطاب تأثير كبير علي لكي أضاعف جهودي للمساهمة في خدمة بلدي.

**2** كيف ستعملين على تدبير الإدارة الترايبية وأنت قادمة من خارج سلك السلطة بوزارة الداخلية؟ بحكم مسؤوليتي بالمحاكم المالية (رئيسة المجلس الجهوي للحسابات بالرباط سابقا)، كنت أعمل مع الإدارة الترايبية والمحلية، بحكم أنني كنت أقوم بمراقبة التدبير الترايبى، وكنت أقدم توصيات لتعزيز الحكامة والشفافية في التدبير، والآن سأقوم بتطبيق هذه التوصيات من خلال الممارسة الميدانية الجيدة، خاصة أنني على دراية وعلم بكل ما يتعلق بالتدبير والتسيير، وسأسهر على حماية وضمان العيش الكريم للمواطنين بالجهة.

**3** ما هو أول عمل ستقومين به عند مباشرة مسؤوليتك الجديدة على رأس ولاية القنيطرة؟ العطاء من الله، وأول شيء سأقوم به هو وضع استراتيجية لتنمية الجهة بتظافر جهود جميع الفاعلين، والعمل على تحديد الأولويات التي تتطلب التدخل السريع، وسأجعل من التنمية المحلية قضية فوق كل اعتبار انتخابي أو سياسي، كما سأعمل جاهدا على تكريس الشفافية وحكامة القرب والسهرة على الاستغلال الأمثل لمؤهلات الجهة وتدبير مواردها، وتطبيق مبادئ الحكامة الجيدة التي كنت أنصح بها. ولأنني شاركت في وضع أسس الجهوية الموسعة باعتباري كنت عضوا في المجلس الاستشاري للجهوية، سأقوم بعين المكان على تطبيق هذه الأسس، كما سأجعل تجربتي الحقوقية كعضو في المجلس الوطني لحقوق الإنسان رهنا إشارة تديري لشؤون الجهة. من خلال السهر على احترام وتكريس الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين، لأنني أرى أن حقوق الإنسان لها علاقة وثيقة مع التسيير المحلي، عبر الاهتمام بالسكن اللائق وتوفير الكهرباء وشبكة الطرق، كما أن عضويتي في المجلس الوطني لحقوق الإنسان لا تنتفي مع مسؤوليتي الجديدة.

## جمعويون يطلقون النار على لجنة اليزمي بمكتب طانطان-كلميم

بيان استنكاري ضد اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان

طانطان-كلميم

بعد أن تقابلنا خيرا بوجود اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بمدينة كلميم وعلقتنا عليها أمالا كبيرة من أجل تكريس مبادئ حقوق الإنسان والدفاع عنها والمساواة وصوص المكتسبات خاصة في ظل مايعرفه الإقليم من تراجع خطير للحريات العامة وبعد مازرنا بيننا وبينهم كجماعات حقوقية وجمعوية بإقليم كلميم من جو للثقة يسوده الاحترام المتبادل والتعاون المشترك خاصة في مجال حقوق الإنسان.

ها نحن نتفاجئ اليوم بنكس هذا الجو من الثقة من طرف اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان وذلك بعد أن قامت هذه الأخيرة باستدعاء مجموعة من الجمعيات المحسوبة على لوبيات الفساد والسلطة المحلية بالإقليم وذلك للمشاركة في اليوم الدراسي الذي نظمه المجلس الوطني لحقوق الإنسان تحت عنوان التراث الصخري في المواقع الأثرية بالأقاليم الجنوبية بحضور السيد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان ادريس اليزمي.

إضافة إلى ذلك تلحق اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان في ا لبيت في الشكايات المقدمة لها من طرف الجمعيات و الأفراد الذين تعرضوا للانتهاكات لحقوق الإنسان .

وعليه نعلن للرأي الوطني والمحلي ما يلي :

- إدانتنا للتمنع الذي تعرضت له جمعيات المجتمع المدني الراغبة في المشاركة في هذا اليوم الدراسي من أمام قصر المؤتمرات بكلميم.
- شجبنا لسياسة اللامساواة التي أصبحت تتميز بها اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان طانطان-كلميم .
- استنكارنا للمعاملة اللانسانية والحاطة من الكرامة التي أصبحت تهجها اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان طانطان-كلميم.

جمعية الإقليمية  
لمجلس قريون إقليم كلميم  
الشيخ الأرق قرويسا  
بريس قرويسا

جمعية لسان الوطني  
لمجلس قريون بالجنوب  
لهواء وللمتقربين بكلميم  
قرويسا عبد الله قرويسا



توصلت " صحراء 24 " ببيان استنكاري مذيّل بتوقيعات بعض الجمعيات بإقليم كلميم تنشره كما توصلنا به:

بعد أن تقابلنا خيرا بوجود اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بمدينة كلميم وعلقتنا عليها أمالا كبيرة من أجل تكريس مبادئ حقوق الإنسان والدفاع عنها والمساواة وصوص المكتسبات خاصة في ظل مايعرفه الإقليم من تراجع خطير للحريات العامة وبعد مازرنا بيننا وبينهم كجماعات حقوقية وجمعوية بإقليم كلميم من جو للثقة يسوده الاحترام المتبادل والتعاون المشترك خاصة في مجال حقوق الإنسان.

ها نحن نتفاجئ اليوم بنكس هذا الجو من الثقة من طرف اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان وذلك بعد أن قامت هذه الأخيرة باستدعاء مجموعة من الجمعيات المحسوبة على لوبيات الفساد والسلطة المحلية بالإقليم وذلك للمشاركة في اليوم الدراسي الذي نظمه المجلس الوطني لحقوق الإنسان تحت عنوان التراث الصخري في المواقع الأثرية بالأقاليم الجنوبية بحضور السيد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان ادريس اليزمي.

إضافة إلى ذلك تلحق اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان في ا لبيت في الشكايات المقدمة لها من طرف الجمعيات و الأفراد الذين تعرضوا لانتهاكات لحقوق الإنسان .

وعليه نعلن للرأي الوطني والمحلي ما يلي :

- إدانتنا للتمنع الذي تعرضت له جمعيات المجتمع المدني الراغبة في المشاركة في هذا اليوم الدراسي من أمام قصر المؤتمرات بكلميم.
- شجبنا لسياسة اللامساواة التي أصبحت تتميز بها اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان طانطان-كلميم .
- استنكارنا للمعاملة اللانسانية والحاطة من الكرامة التي أصبحت تهجها اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان طانطان-كلميم.



## أخبار جهوية

تنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بأكادير، بتنسيق مع المديرية الجهوية للصحة لجهة سوس ماسة درعة، يوم غد الخميس بمدينة إنزكان (الساعة التاسعة صباحا)، لقاء لتقديم التقرير الموضوعاتي الذي أعده المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول الصحة العقلية وحقوق الإنسان. وذكر بلاغ للجنة أن هذا اللقاء، الذي يندرج في إطار تفعيل البرنامج السنوي للجنة الجهوية لحقوق الإنسان بأكادير، يهدف إلى تقديم الإطار القانوني الوطني المؤطر لمجال الصحة العقلية، وتقديم واقع مؤسسات الطب النفسي، والتوصيات التي خرج بها المجلس الوطني لحقوق الإنسان بهذا الخصوص. وسيحضر هذا اللقاء، الذي ستحتضنه قاعة الاجتماعات بمستشفى إنزكان، كل من أمين عام المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ورئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بأكادير، والمدير الجهوي لوزارة الصحة بجهة سوس ماسة درعة.

## المطالبة بالكشف عن مقبرة جماعية بالناظور

دعت جمعية الريف لحقوق الإنسان الجهات المسؤولة بالكشف العلني عن المقبرة الجماعية المفترضة بالتكنة العسكرية بتاويمة (الناظور)، وتحويلها إلى فضاء عمومي لحفظ الذاكرة، وإخلائها من الجيش. وطالبت الجمعية،

لمناسبة مرور ثلاثين عاما على أحداث الريف لسنة 1984، بنشر نتائج خبرة الحمض النووي المنجزة على ضحايا تلك الأحداث التي أودت بحياة 17 شخصا بإقليم الناظور، وخلق آلية لاستكمال جبر الضرر الفردي والجماعي لفائدة ضحايا أحداث الريف الذين لم يتمكنوا من وضع طلباتهم في السابق. وطالبت الجمعية، في بيان لها توصلت «الصبح» بنسخة منه، بتنزيل مقتضيات الدستور الجديد، في الشق المتعلق بدسترة توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، خاصة في ما يتعلق بتقديم الدولة لاعتذار رسمي وعلني عن مسؤوليتها في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. واستحضرت الجمعية التفاصيل المؤلمة لأحداث 1984، التي اندلعت في سياق احتجاجات عارمة ضد التبعات السلبية والضارة لتطبيق سياسة التقويم الهيكلي المفروضة من قبل المؤسسات المالية الدولية، والتي قادت إلى زيادات في المواد الاستهلاكية الأساسية وغلاء المعيشة وتقليص فرص التشغيل.

ووجهت هذه المظاهرات والاحتجاجات الشعبية السلمية بالاستعمال المفرط للقوة وإطلاق الرصاص من قبل قوات الأمن والجيش على المتظاهرين.

وأشارت الإحصائيات الرسمية حول عدد الضحايا آنذاك، إلى أن عدد الوفيات بإقليم الناظور بلغ 17 حالة، في وقت أعلنت هيئة الإنصاف والمصالحة في تقريرها النهائي عدم تمكنها من تحديد أماكن دفن الضحايا رغم استجوابها مجموعة من المسؤولين المحليين، كما ذكرت في تقريرها أن فريقها قام بزيارات شملت «المقابر المفترضة»، لكنها لم تذكرها، هذا في الوقت الذي يجمع العديد من سكان المنطقة، من بينهم أولئك الذين عاينوا تلك الأحداث، على وجود مقبرة جماعية داخل أسوار التكنة العسكرية بتاويمة، والتي كانت تستخدم في حينه مركزا للاحتجاز التعسفي.

وفي 28 أبريل 2008، بدأت تتكشف بعض خيوط تلك الأحداث بعد إعلان الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بالناظور عن اكتشاف مقبرة جماعية تضم 16 جثة بتكنة الوقاية المدنية بالناظور، ليعلن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان لاحقا أنها تعود إلى ضحايا أحداث 1984، وأجريت إثر ذلك خبرة الحمض النووي على الجثث 16، التي تم دفنها بتاريخ الاثنين 15 يناير 2010 بحضور أفراد أسر الضحايا ورئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، إلا أن نتائج الخبرة ما تزال في عداد المجهول.

وفي السياق ذاته، قالت جمعية الريف لحقوق الإنسان، إنها سجلت بأسف التماطل الحاصل في الاستجابة إلى توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة وتعهدات المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في ما يخص حفظ الذاكرة الجماعية المرتبطة بأحداث الريف خاصة لسنوات 1958-1959 و1984.

## مسلسل القمع والاعتقال في حق الأطر العليا المعطلة إلى متى...؟

يستمر قتلة المعتقلين في الوفاء لتهجمهم القاسم والمألوف، كمقاربة ناجعة في التعاطي مع مطالب مختلف اطارات المعتقلين، حيث أقدمت عناصر التدخل الهجمي هذا اليوم 22/01/2014 على تفريق مسيرة سلمية ضمت جميع الاطارات المعهودة باحتجاجاتها المتواصلة بعاصمة القمع والتهميش والاحتجاج الرباط، حيث كان من المفترض أن تصل المسيرة إلى وزارة العدل في إطار تخليد الذكرى الثانية لاستشهاد الإطار البطل "عبد الوهاب زيدون" بعد الدعوة التي وجهتها هيئة "إنصاف الشهيد زيدون والمصاب محمود الهواس" وذلك قصد حث وزير العدل "الرميد" على الوفاء بما صرح به أثناء وقوع حادثة المحرقة وتقديمه وعود للمعتقلين بالسهر الشخصي على فتح تحقيق في الحادثة. لا هذا ولا ذلك قد تم، بل إن ما وقع هو مواصلة الاعتقال والضرب والمساس بالسلامة الجسدية في انتهاك سافر لحقوق المواطن والإنسان وتفريق التضاهر السلمي بشق الطرق، إذ تم اعتقال الاطارات "مصطفى الحكماوي" عن تنسيقية التحدي للأطر العليا المعطلة 2012 ولا نعلم لحد الساعة عدد المعتقلين المنتمين لباقي الاطارات، مما اضطر الساهرين على تنظيم المسيرة وحياء ذكرى الاستشهاد، إلى تغير الوجهة والذهاب نحو المجلس الوطني لحقوق الإنسان بمحذف التنديد بما وقع وسيقع، لكن لا يجيب كالعادة، ومن باب التذكير والاعلام فقد صادف وجود الأطر العليا هناك تواجد الأساتذة المقصيين من الترقية بالشهادة، لئلا تكتمل بذلك مشاهد المطالبة بالاستجابة للمطالب وفتح أبواب الحوار من أجل التوصل إلى توافقات ترضي جميع الأطراف، كما أنه وللمرة الثانية يتم اعتقال المنسق الوطني للأساتذة المقصيين من الترقية ليتم وضع الأستاذ جنباً إلى جنب مع طالبه في دولة الحق والقانون وحكومة تدعي احقاقها للعدالة والتنمية، في حين أن التقارير الاقتصادية والاجتماعية تكذب كل يوم زيف ادعاءات حكومة عبد الاله بن كيران.



## اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بأكادير تعقد لقاء لتقديم التقرير حول الصحة العقلية

نظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بأكادير، بتنسيق مع المديرية الجهوية للصحة لجهة سوس ماسة درعة، يوم الخميس بمدينة إنزكان (الساعة التاسعة صباحاً)، لقاء لتقديم التقرير الموضوعاتي الذي أعده المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول الصحة العقلية وحقوق الإنسان. وذكر بلاغ للجنة أن هذا اللقاء، الذي يندرج في إطار تفعيل البرنامج السنوي للجنة الجهوية لحقوق الإنسان بأكادير، يهدف إلى تقديم الإطار القانوني الوطني المؤطر لمجال الصحة العقلية، وتقديم واقع مؤسسات الطب النفسي، والتوصيات التي خرج بها المجلس الوطني لحقوق الإنسان بهذا الخصوص. وسيحضر هذا اللقاء، الذي ستحتضنه قاعة الاجتماعات بمستشفى إنزكان، كل من أمين عام المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ورئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بأكادير، والمدير الجهوي لوزارة الصحة بجهة سوس ماسة درعة.



# يوم دراسي حول حقوق للجالية المغربية في هولندا

٤٨/١٨

عبد الله أكتاو

بمدخراتهم المالية وأملاكهم  
العقارية في المغرب .

ومن المنتظر أن يتناول  
موضوع اليوم الدراسي ثلة من  
الأساتذة الباحثين والمهتمين من  
أجل تسليط الضوء على هذه  
الإشكالية وتداعياتها الخطيرة،  
التي يُعتقد أن لها تأثيرا سلبيا  
على مستوى عيش أسر الجالية  
المغربية المقيمة بمملكة الأراضي  
المنخفضة.

ويُنظم اليوم الدراسي  
من طرف طلبة ماستر الهجرة  
والتنمية المستدامة، التابع  
لكلية الآداب والعلوم الإنسانية  
في جامعة ابن زهر، أكادير  
في إطار تخصصهم بتنسيق  
مع المرصد الجهوي للهجرات  
-المجال والإنسان، المركز الأورو  
متوسطي للهجرة والتنمية  
بأمستردام واللجنة الجهوية  
لحقوق الإنسان في أكادير.

تلتئم، يوم غد الجمعة،  
أشغال يوم دراسي حول  
موضوع «الحقوق السوسيو  
اقتصادية للمغاربة القاطنين  
بالخارج- نموذج مملكة  
الأراضي المنخفضة»، بفضاء  
الإنسانيات، التابع لكلية الآداب  
والعلوم الإنسانية في جامعة  
ابن زهر في أكادير.

وحسب المنظمين، فإن  
اختيار الموضوع يأتي بعد  
الإجراءات التي اتخذت في  
حق الجالية المغربية المقيمة  
بالديار الهولندية، والتي تتعلق  
بتخفيض قيمة التعويضات  
العائلية ومواصلة الحكومة  
الهولندية تفعيل مختلف  
الإجراءات والقوانين التي  
تشكل تراجعا في حماية حقوق  
المهاجرين المكتسبة، كالتصريح